مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

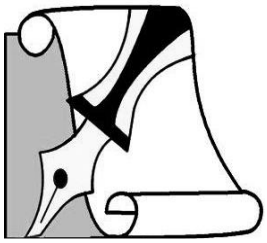

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفكّك النظام الدولي وإعادة تشكيل الشرق الأوسط:
من قمّتَي الناتو والبريكس إلى الحروب المُرَكّبة وصدام النماذج الجيوسياسية

د. لينه بلاغي

مدخل

تعيش المنظومة الدولية في لحظة تحوّل بنيويّ حاد، تتآكل فيها قواعد النظام الذي تأسّس بعد الحرب الباردة. وتظهر مؤشّرات متعدّدة على تفكّك المنظومة الأحاديّة القطبيّة التي تَرَبّعت على عرشها الولايات المتحدة الأمريكية طيلة عقود. فالعالَم لم يَعد يُدار عبر قواعد صلبة ومستقرّة، بل بات يتحرّك ضمن "مصفوفة دولية" ديناميكية، تَتّسم بالفوضى المُنَظّمة، وتخضع لتفاعلات مُرَكّبة غير خطيّة بين قوى دولية، إقليمية، وغير دولية.

حَدَثان وَقَعا مؤخّراً أسّسا للعناوين العامّة التي تقود حراك المصفوفة الدولية عموماً، ومنطقة غرب آسيا (الشرق الأوسط) وشرق أوروبا بالتبعيّة؛ قمّة دول البريكس، والتي سبقَتها قمّة دول الناتو. وهاتان القمّتان (الناتو والبريكس) لا تُمثّلان فقط تحالفين مُتوازيين، بل تَعكسان نَموذجين مُتصادمين لمستقبل النظام الدولي المُرتقَب.

نَموذجان مُتناقضان إذاً. لقد شكّلت قمّة الناتو الأخيرة من جهة، وقمّة مجموعة البريكس من جهة مُقابِلة، تجلّيًا واضحًا لتصادم نموذجين مُتناقضين لإدارة النظام الدولي، أحدهما قائم على الاحتواء– بمُختلف مفاهيمه– والسيطرة (الناتو)؛ والآخر قائم على مُحاولات متقدّمة للتحلّل من المركزيّة والقطبيّة الأمريكية، والغربية عموماً (البريكس)، ما سيُسهِم، لطبيعة آليات عمل المنظومة أو المصفوفة الدولية، في إعادة رسم خطوط التماس الجيوسياسي في العالم، خاصّة في المناطق المفصليّة، كالشرق الأوسط، والذي تحوّل إلى منطقة اختبار للردع الإقليمي، ومنطقة شرق أوروبا التي تحوّلت إلى ساحة صراع مُباشر على التوازنات الكبرى.

لقد شـــهِدت قمّة حلف "الناتو" الأخيرة (لاهاي– يونيو/ حزيران 2025) ســـلســـلة من التوجّهات الاستراتيجية، أبرزها، إعادة تعريف وظيفة الحلف، عبر توسيع نطاق عمله، ليشمل الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي الدفاعي، الفضاء الخارجي كمسرح مُحتمل للمُواجهة، التمدّد شرقاً عبر تعزيز البنية العسكرية في دول أوروبا الشرقية والبلطيق، وتثبيت الدعم العسكري طويل الأمَد لأوكرانيا، بما يعيد ترسيم خط الدفاع الغربي في مُواجهة التمدّد الروسي؛ مع تصعيد الخطاب تجاه الصين، واعتبارها تهديدًا مُزدوَجًا، اقتصاديًا وتقنيًا.

أما قمّة دول البريكس التي عُقِدَت في البرازيل (يوليو/ تمّوز 2025)، فقد سَـــعَت لتكريس "البريكس" كمركز بديل للنظام الغربي، عبر الإعلان عن توسيع إضافي للعضوية (انضمام دول جديدة من إفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية) وتسريع استخدام العملات المحليّة – والتأكيد على إنشاء نظام مالي بديل لـــ SWIFT"، ودعم لوجستي/ اقتصادي لممرّات تجارية استراتيجية، مثل ممرّ الشمال–الجنوب (روسيا – إيران – الهند)؛ بالإضافة إلى مُبادرة "الحزام والطريق" المُعاد تصميمها بعد الحرب؛ وطبعاً، أكّدت القمّة على تعدديّة الأقطاب كخيار وجودي وليس فقط سياسي، الأمر الذي حوّل "البريكس"، عملياً، من تكتّل اقتصـــادي إلى أداة تنظيمية لكتلة عالمية مُناهضـــة للهيمنة الغربية، تَأطّرت أكثر من خلال العناوين والرؤى المشتركة لسبل حلّ النزاعات المُمتدّة، من السياسية والعسكرية، حتى البيئيّة منها.

إن المُعطيات على أرض الواقع أسفَرت عن تعميق وتسريع تفكّك النظام الدولي، مع انطلاقة قويّة لقمّة مجموعة بريكس بقيادة روسية – صينية، التي جاءت لتُعلِن، وعلى لسان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن انتهاء حقبة القطب الواحد والاتجاه إلى عالم متعدّد الأقطاب، تنافسي غير تصادمي، الأمر الذي أغضب القطب الأمريكي، بشخص دونالد ترامب، وفق تصريحات نُشِرَت له وعنه، وعن الإدارة العميقة الأمريكية بموازاته.

تفكّك النظام الدولي القديم:

هناك نماذج تتأطّر حالياً في ظلّ انهيار واضـــح للنظام الدولي المُســـتَنِد إلى الأحاديّة القطبيّة في تطبيقاته العملية. وأسبابه قد لا تخرج عن الدائرة التي خَطّتها قاعدة من قواعد "النظم الدولية"، المُتَمَثّلة

بالتمدّد الإمبراطوري الفائض على قدرات القطب الأقوى (أمريكا ..وبالتبعيّة التمدّد الإسـرائيلي الإقليمي الأخير).

هذا التمدّد المُرْهِق للقوى، والذي تخطّى عتبة القدرات المُرتبطة بالجغرافيا السـياسـية للدول وإمكاناتها، سـمَح بتغيّرات وانحرافات في مُحَدّدات دول المركز وشـبه المركز والدول الأطراف، ما فتَح المجال أمام صعود اللاعب الصيني ومُنافسة قدرات دولة المركز الأمريكية، إقتصادياً وتكنولوجياً، بموازاة المحاولات الروسية للخروج من دولة شبه مركز إلى دولة مركزية في النظام الدولي المُتشكّل.

إنّ محاولات إعادة التموضع في المنظومة الدولية لا تقتصر على اللاعبين من "القوى الكبرى"؛ بل هي تَعَدّتها إلى القوى الإقليمية في مختلف ساحات النزال، من شرق أوروبا، وصـولاً إلى شرق الصـين، ما يفتح الآفاق التحليلية على سيناريوهات كثيرة ومُتَشَـعّبة، دولياً وإقليمياً؛ وهذه السيناريوهات ترتبط بشكل بنيوي بقدرة الفواعل أو اللاعبين الإقليميين والدوليين؛ وحتى الفواعل من خارج مصـــفوفة الدول، على التعامل الديناميكي مع مَنظومتي: الوقت والجغرافيا.

إنّ مؤشـــرات انهيار النظام الدولي، وإن كانت لها امتدادات ما قبل "طوفان الأقصـــى"، قد تعود في بداياتها الأولى إلى مطلع القرن الحالي؛ لكنها تسارعت وتكثّفت عملياً مع "طوفان الأقصى". ومن أبرز المؤشّـــرات على انهيار النظام الدولي، إلى جانب غياب أطر قانونية وموثوقة لحلّ الخلافات الدولية، المؤشّرات عَينها التي بُنِيَ عليها النظام سابقاً، أي منذ اتفاقية هلسنكي في السبعينيّات (1975)، والتي مَهّدت لنظام دولي تَرَبّعت لاحقاً على عرشـه الولايات المتحدة، بالاسـتناد إلى مُقَرّرات مؤتمر هلسـنكي الثاني (1992)، والتي أرسَت قواعد العلاقات الأطلسية، والزعامة الأمريكية، وقواعد السلوك بين الدول الأعضاء، ومنها "احترام السيادة، حقوق الإنسان، والديمقراطية".

لقد أســـهَمت تطوّرات معركة "طوفان الأقصـــى" في انبثاق مَعايير تَتعارَض والمُحَدّدات المُعلنَة لهذا "النظام الدولي"، حيث سقطت على أعتاب المتغيّرات، مؤسّسات دولية، كانت تُعَدّ أذرع التمدّد الأحادي القطب في المنظومة، وأبرزها شـرعية الأمم المتحدة، ومنظّمة الأمن والتعاون الأوروبي، والمبادئ التي قامت عليها توافقات هلسنكي 2، من أخلاقيّات ومفاهيم قِيَمِيّة، بالتزامن مع تصاعد وتيرة النزاعات على خلفيات متعدّدة، وعدم قدرة النظام الدولي على التكيّف مع تحديات مُســـتَجدّة، لعلّ أبرزها التحدّيات الســـيبرانيّة والاختراقات الأمنيّة المُحَرّمة (على افتراض) دولياً، والتي تَضـــافرت مع وصـــول الرئيس

الأمريكي ترامب، وسياساته الشخصانية والحمائيّة ذات الطابع الهجومي، ما أسهم بتقويض أي بقايا لثقة بين القوى على المستوى الدولي، قد تدفع باتجاه السيطرة على الحروب المختلفة والخروقات للقوانين الدولية وحقوق الإنسان.

لقد باتت أزمة الثقة الدولية على كافة الصعد، الحَكَم الفَيصل في الصراعات الدولية والإقليمية، ولاسيما بعد خرق القوانين المُحَرّمة دولياً، من غزة وحرب الإبادة المستمرّة فيها، إلى لبنان وكَسْر قواعد الاشتباك القانونية والإنسانية من خلال الاغتيالات المنظّمة، وتلك التي استَخدَمت أدوات تقنيّة يُجَرّم استخدامها القانون الدولي، إلى الحرب الأمريكية – الإسرائيلية المُخادِعة على إيران، بالتزامن مع "المفاوضات والدبلوماسية"، ما جعَل المنطقة نموذجاً فعلياً ومُخيفاً لمُجمَل اللاعبين الدوليين، على مختلف المستويات.

إعادة تشكيل الشرق الأوسط

تعيش منطقة الشرق الأوسط مرحلة انتقالية عميقة، تتجاوز التصورات التقليدية للصراعات، لتتجلّى في نمط جديد من الحروب المُرَكّبة والهجينة، حيث تتداخل الأدوات العسكرية التقليدية مع الوسائل غير التقليدية – السيبرانية، الإعلامية، الاستخباراتية – ضمن بيئة دولية مُضطربة، تتّسم بالتشابك واللاخطيّة.

في هذا السياق، اصطدمت **الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بـ"الاحتواء المَرن** – " والتي سعى الرئيس الأمريكي لتحديثها عبر التأثير على فواعل دوليين وإقليميين – بمحدوديّة فعاليّتها في الواقع الميداني، خاصّة بعد النتائج السلبيّة في ملف أوكرانيا و"الدبلوماسية الترامبية" مع الجانب الروسي، و"خيبة الأمل الكبيرة" التي عَبّرعنها الرئيس الأمريكي بعد مُكالمتِه الهاتفية الأخيرة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ إلى جانب الخيبة من **نتائج الحرب الإسرائيلية على إيران**، والتي عَوّل عليها ترامب والكيان لإحداث تغيير جذري في مُعادلات الشرق الأوسط، وصولًا إلى تقويض النفوذ الصيني والروسي، تمهيدًا لـ "جزّ العشب الروسي– الصيني" في أوروبا والعالم. نتائج المواجهة التي لم تُحَقّق الأهداف الأمريكية – الإسرائيلية المتعجّلة، وإنّما تمكّنت من تعطيل ماكينة "جزّ العشب"، ولو موقّتاً، لاصطدامها بصخرة

توازنات جديدة تأطّرت بوضـــوح أكبر بعد الحرب على إيران، ووجدت تجلّياتها في بيان قمّة البريكس الأخير.

لقد تَقاطعت الاستراتيجية الأمريكية مع **التكتيك الإسرائيلي المعروف بـــ "جزّ العشب"**، الذي مارَسته في فلســطين المحتلة ثم لبنان وســوريا، ولا تزال؛ وهو منطق أو تكتيك يندرج ضــمن **منطق اســتراتيجي صـفري**، يقوم على السـعي لتدمير العدو كلّيًا. إلّا أن نتائج الحرب الأخيرة مع إيران أظهرت حدوداً لهذا التكتيك، في ظلّ تحوّلات القوّة الإقليمية وتعقيدات البيئة الاستراتيجية.

وبموازاة البيئة الدولية الراهنة، وعملية إعادة التشكيل الشاملة للمنطقة، انطلقت تحرّكات دبلوماسية خشنة ومُتسـارعة، باتجاه جملة من الملفّات بقيادة أمريكية – إسـرائيلية ومسـاهمة من بعض الدول الإقليمية؛ بالإضـافة إلى إعادة تموضـعات عسـكرية، لاسـيما في فلسـطين وسـوريا ولبنان، وباتجاه تركيا والدول العربية، والتي من الواضـح أنها تسـتهدف تسـريع عملية تثبيت المُكتسـبات الأمريكية – الإسـرائيلية في المنطقة، والتي لا تزال تُعاني من هشاشة ملحوظة.

هذه المُسارَعة نابعة على ما يبدو من حتميّة خضـوع منطقة الشـرق الأوسـط، وتحديداً السـاحل الشـرقي للمتوســط وامتداداته، للارتدادات القادمة من الخطاب الدولي المســتجد ما بعد بريكس؛ إلّا أنها أيضــاً ستؤثّر في هذا الخطاب لاحقاً بشكل معاك. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من الملفّات الجوهرية التي ستُعيد رسم التموضعات الإقليمية والدولية، وأبرزها:

- **الملف السوري**، بأبعاده الجغرافية والعسكرية والديموغرافية، والتي تؤكّد المُعطيات من سوريا على كونها على قدر كبير من الهشاشة التي لا تسمح لأيّ طرف بإعلان النصر النهائي على الجغرافيا السورية، ولا في أي اتجاه تسير سوريا، رغم الدعم الدولي والأمريكي العلَني لأحمد الشرع؛ ورغم التوجّه إلى نوع من التوافقات الأمنيّة، أقلّه مع الجانب الإسرائيلي، لحفظ رأس النظام الهش، وفق التسريبات والتحليلات التي لا تنفيها القيادة السورية، والتي بحثنا آثارها في تقديرات سابقة.
- **الملف الفلسطيني**، كمحور دائم الاشتباك وصانع للرأي العام الدولي، والذي تمكّن من الإسهام بشكل كبير في كشــف زيف المنظومة الحقوقيّة والقِيميّة للخداع الذي مارَســه "المجتمع الدولي" كأداة لفرض سياسات غير مُتكافئة حيال بعض القضايا والدول.

- **الملف اللبناني**، الذي يشـــهد بدوره تحوّلات موضـــعيّة جديدة، تتقاطع مع خطوط النزاع الكبرى في المنطقة، والذي يتزامن مع تهديدات أمريكية فجّة و"تهويلية" على لســان المبعوث توم برّاك، والتي ألمح فيها إلى رفع الغطاء الأمريكي عن لبنان، وتركه بين مطرقة "النظام الســوري الجديد" و"ســندان الكيان الإســرائيلي"، بهدف نزع ســلاح المقاومة، أو "انتزاع لبنان الحالي من جغرافيته وإعادته الى شــاميّته الجولانية"!

أما الموقف العربي، سـيما الخليجي، فتشـير المُعطيات إلى تهديدات تطال نفوذه الإقليمي انطلاقاً من التموضـع الأمريكي – التركي الأخير، ومؤشّـرات مُباشـرة من سـوريا، بهدف اسـتدراج دول الخليج إلى صـراع حتمي من قِبَل الولايات المتحدة و"إسرائيل"، في حال اندلاع حرب أخرى ضـدّ إيران أو اليمن أو العراق، في الوقت الذي يتمدّد النفوذ التركي في جغرافيا النفوذ العربي التقليدية.

وقد صــدَر أخيراً تحذير لافت لرئيس الوزراء القَطَري الأســبق، الشــيخ حمد بن جاســم آل ثاني، عبر منصّــة إكس، من وجود مخطّطات لتقسـيم دول في المنطقة؛ وبيّن حمد "أن هذه التبعات سـتَجري في عدّة اتجاهات، ومنها مخطّطات لتقسيم بعض الدول، مثل سوريا، أو فرض وضـع يجعل المنطقة تدفع أثماناً باهظة لســنوات طويلة قادمة". كما لفَت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ســتكون أوّل من ســيتأثر بهذه التبعات، داعياً إلى اتفاق فيما بينها على رؤية مُوَحّدة وواضــحة تجاه ما يحدث في المنطقة، غامزاً من ناحية أخرى إلى أن القوّة في الاتحاد، "لكنها تتطلّب أســاســاً ســليماً قانونياً" لا يراه مُتَحقّقاً حتى الآن، مؤكّداً أن "اللوم لا يقع على طرفٍ دون آخر، بل على الجميع"، حســب قوله. لكن هل بالفعل هذا هو ما ستَتلقّفه دول كالمملكة العربية السعودية أو الإمارات، في ظلّ التقارب القَطَري – التركي الاستراتيجي بينهما؟

الموقف المصــري: يُعاني من تردّدات التطوّرات في المنطقة؛ ومن الواضــح أنه بدأ يعطي إشــارات واضـحة على إجراء تعديلات في مسـار السـياسـات الخارجية الاسـتراتيجية اسـتناداً إلى التهديدات التي ألَمّت بالنظام المصــري بعد حرب "طوفان الأقصــى"، ومن ثم بعد التغوّل الإســرائيلي في المنطقة، والتصــريحات الإســرائيليّة المُعادية للدولة المصــرية بعد التعارض النافر بين المصــالح الاســتراتيجية المصرية والطلَبات الإسرائيلية على مستوى ملف غزة من جهة؛ والسياسة التوسعيّة الإسرائيلية من جهة أخرى، الأمر الذي قد يُفَسّــر التحوّلات التي شــهدها مســار العلاقات الإيرانية – المصــرية من جهة،

والمصـــرية – الروســـية، والإعلان المصـــري الأخير عن قبول التعاطي بعملة غير عملة الدولار في تعاملات مصر مع الجانب الروسي.

الموقف التركي: يُعَدّ من أكثر العوامل تعقيدًا، حيث تتقاطع طموحاته الإقليمية مع المصالح الإسرائيلية في سوريا. وقد عَبّرت تل أبيب عن رفضها لأيّ تقاسم فعلي للنفوذ مع أنقرة، من خلال موقفها الرافض لتزويد تركيا بمُقاتلات F-35 ، مُتَذَرّعة بأن ذلك يُهَدّد أمنها القومي. كما نشـــرت صـــحيفة (*يديعوت أحرونوت*) العبرية، تقارير حول مُناورات يُجريها جيش الاحتلال تُحاكي "غزوًا واسعًا قادمًا من الأراضي الســورية"، من قِبَل فصـــائل مُوالية لإيران وحزب الله؛ وهي اتّهامات تتنافى مع التموضـــعات الميدانية والاستخباراتية الراهنة.

هذا الخطاب الإســرائيلي التضــليلي يُعيد إلى الأذهان الســرديّة الأمريكية القديمة بشــأن نشــر الدرع الصـــاروخي في أوروبا "لمُواجهة إيران"، بينما كانت النيّة الفعلية تتّجه نحو المُواجهة مع روســيا، عند الخاصرة الأضعف، أوكرانيا.

إن مجموع هذه المؤشّــرات الصــادرة عن الكيان الإســرائيلي، والمُترافقة مع الطموحات التوســعية ذات الطابع التوراتي، تُظهِر تعارضًــا واضــحًا مع المشـروع التركي التوسـعي داخل الإقليم العربي؛ لكنها في الوقت ذاته تُعَبّر عن اسـتعدادات اسـتراتيجية إسـرائيلية، تنتظر التلاقي بين ظرف دولي مؤاتٍ وسـياق إقليمي ملائم.

كذلك، هذه المُعطيات من شــأنها أن تُمَهّد لاحقاً لإعادة تموضــع تركي انطلاقاً من خلفيّات عســكرية تصــعيدية، ولدعم منظومة تركيا الجويّة إلى التوجّه شـرقاً في حال تمكّن الكيان الإسـرائيلي من تعطيل صـــفقة الطائرات التي كان قد وافق عليها نتيجة تخلّي تركيا عن موقفها المُعارض لدخول إحدى دول الاتحاد إلى مجموعة دول الناتو، في أواخر عهد الرئيس الأمريكي بايدن؛ وانطلاقاً أيضـــاً من خرق سابق كانت تركيا قد اعتمدته فيما يتعلق بمنظومة الدفاع إس 400 التي اشترَتها من روسيا.

في الختام:

إنّ كلّ هذه التفاعلات تتّسـم بالديناميكية والتشـابك، إنْ على مسـتوى تموضـعات اللاعبين من مختلف المسـتويات السـياسـية، أو من حيث تداخل الجبهات العسـكرية التقليدية مع أنماط جديدة من الحروب السيبرانية، والعمليات الاستخباراتية، والهجَمات الإعلامية المُمَنهجة. وبالتالي، إنّ ما يجري ليس صراعًا

خطيًّا بسيطًا، بل هو تحوّل جيواستراتيجي مُتعدّد الطبقات، ويعكس انتقال المنطقة من نمط الصراعات الكلاسيكية إلى نموذج أكثر تركيبًا من الصراع الشبَكي والهجين.

هذا الانتقال في الساحة الإقليمية، المتّسم باللاخطيّة النظميّة، أو الشواش، أو الفوضى، مفتوح على عدّة سيناريوهات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمُخرَجات البيئة الدولية المُتشكّلة، وبردود الفعل الأمريكية المتوجّسة من انحسار القوّة "العظمى الأحاديّة"؛ وتطرح سيناريوهات تتراوح، في أخطرها، **بين تصاعد الجنون الأمريكي** واستخدام أقصى الإمكانات التكنولوجية والنووية، مع الخروج الكامل عن قواعد النزال الدولي، وصولًا إلى سيناريوهات إعادة ضبط الصراعات الدولية **ما دون التدميرية**، والاستناد إلى مُخرَجات الشبكة المُعَقّدة من التفاعلات المتعدّدة الأبعاد، إقليمياً ودولياً.

وفي ظلّ هذا السيناريو المُتَوَقّع، يُسمَح بحروب متنقّلة متعدّدة مُتشابكة، يُشَكّل عنصر الوقت فيها بعداً أساسياً في عملية تدمير الطرف المُقابل، أو الانتقال من ضربات "جزّ العشب" المُتكرّرة إلى تحقيق الاستراتيجية "الصفريّة" أو المُنتصر الوحيد عملياً، وبشكل واضح.

كما أن إضعاف بعض أضلاع محور المقاومة دون حسم استراتيجي مع إيران، لا يؤدّي إلى شرق أوسط أكثر أمنًا؛ بل إلى شرق أوسط بلا مركز واضح، تتنازع فيه قوى متعدّدة، وتُدارُ فيه الصراعات وفق منطق الاحتواء المؤقّت، لا التسوية الدائمة؛ وهو ما بات يُشَكّل مصدر قلَق للعديد من الأطراف الإقليميين في المنطقة. ووفق هذا السياق يمكن فهم تحذيرات حمد بن جاسم الأخيرة، نَظَراً لأنه يُعادُ الآن تعريف مفاهيم أساسية، مثل السيادة، والتي لم تعد مُطلقة، بل باتت تتقاطع مع أشكال متعدّدة من التدخّلات الناعمة والخشنة؛ كما يُعادُ النظر في الردع، الذي لم يَعُد يرتكز فقط على موازين القوّة الكلاسيكية، بل بات يشمل آليات مَرنة وغير مُتماثلة؛ فضلًا عن أن مفهومي الأمن والاستقرار لم يعودا هدفين نهائيين، بل أصبحا حالتين نسبيّتين ومُتَحَوّلتين، تعكسان طبيعة بيئة دولية مُضطربة لا تعرف الثبات.